

تقييم مستويات القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات الصناعية السورية دراسة ميدانية

مُرَنة عبد اللطيف الرفاعي

قسم المحاسب، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا

المخلص

عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية بأنها تعهدات الشركات للمساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة لتحسين مستوى المعيشة بما يجعلها جيدة للتنمية وذلك من خلال العمل مع العاملين في تلك الشركات وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع الوطني ككل. وهدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية السورية والإفصاح عنها.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وزعت (80) استبانة على (المحاسبين والمديرين الماليين) على عينة من الشركات الصناعية السورية للوقوف على آرائهم ومقترحاتهم واستردت 72 استبانة أي ما نسبته 90%. وكان من نتائج الدراسة: أن الشركات الصناعية السورية تدرك أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن هذا ناتج عن إدراك تلك الشركات للجوانب المتعلقة بالبيئة والمجتمع والعاملين والمستهلكين، ولكنها لا تقوم بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية. وأوصت الدراسة بضرورة المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية السورية، والعمل على إصدار التشريعات والقوانين التي تشجع ذلك.

الكلمات المفتاحية: التقارير المالية، الشركات الصناعية السورية، المسؤولية الاجتماعية.

المقدمة

منذ أكثر من ثمانية عقود من القرن العشرين الماضي لم يكن اصطلاح المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية ضمن المصطلحات المستخدمة في الفكر المحاسبي، وقد ذكر جربوع (2007) أن هذا الاصطلاح قد ظهر لأول مرة في عام 1923 حين أشار Sheldon إلى أن مسؤولية أي شركة هي بالدرجة الأولى مسؤولية اجتماعية، وأن بقاء أي منظمة واستمرارها يحتم عليها أن تلتزم وتستوفي مسؤولياتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة، وبدأ المفهوم يلفت أنظار الباحثين بالجامعات ودوائر البحث العلمي والمنظمات المهنية بالخارج، بل شارك القضاء الأمريكي في هذا المجال بما أصدره من أحكام ذات مغزى ودلالة، حول أهمية الوفاء من قبل الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية (جربوع، 2007).

وأوضح المطوع (2008) انه منذ عام 1937 م بدأت خطوات التغيير في الفكر المحاسبي حيث أشار Moledy إلى أن الإدارة تعد وكيلا عن المستثمرين وبشكل قانوني وأخلاقي، لكن مسؤوليتها تجاه الصالح العام والعاملين تتزايد بشكل تدريجي. وابتداء من عام 1945 كان التركيز على محاسبة نفعية القرار Decision Usefulness Accounting، وفي عام 1951 أشار Abrams إلى أن وظيفة الإدارة تتمثل في إدارة الشركة بطريقة تكفل تحقيق التوازن بين مصالح الجهات ذات العلاقة مع المساهمين والعملاء والموظفين، وخلال السبعينيات ازداد الإدراك بأن أنشطة الشركات لها آثار اقتصادية وتأثيرات اجتماعية على

العاملين والمجتمع والمستهلك والبيئة في الوقت نفسه، الأمر الذي أدى إلى تطوير المحاسبة الاجتماعية للشركة Corporate Social Accounting أو ما يطلق عليه محاسبة المسؤولية الاجتماعية Societal Responsibility Accounting أو المحاسبة والمساءلة عن الأداء Accountability Accounting وقد تحول التركيز في ذلك النوع من المحاسبة من الإيرادات والمصروفات إلى الموازنة بين التكلفة والعائد، كذلك فقد تطورت المحاسبة عن الموارد البشرية Human Resources Accounting كجزء من قياس الأداء الاجتماعي للشركة وأصبحت فرعاً قائماً بذاته (المطوع، 2008).

ويرى (Friedman 1970) أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية غير واضح المعالم، وأن فكرة المسؤولية الاجتماعية هي في الأساس وثيقة هدامة Destructive Statement وأن الشركة التي تنفق أموالها في أنشطة اجتماعية إنما تتصرف بدوافع غير اقتصادية، كما أكد وجوب تركيز الشركات على هدف تعظيم ربحيتها، ما دامت أنها لا تلجأ لوسائل الغش أو أساليب الخداع في سوق العمل.

كما ظهر مصطلح المحاسبة والمراجعة الاجتماعية والحسابات القومية المعدلة بيئياً والتنمية المستدامة وحازت على الاهتمام الأكاديمي، لكن ما زال موضوع القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات من المسائل التي تثير الجدل بين الباحثين، بشأن تحديد مفهومها وطبيعتها ومجالاتها والرقابة عليها وقياسها والإفصاح عنها لكافة الأطراف المستفيدة من القوائم المالية المنشورة، وزادت المطالبات لتطوير الأنظمة المحاسبية لأغراض القياس والإفصاح عن المعلومات الاجتماعية للشركات في التقارير المالية وذلك بهدف قياس مدى نجاح أو فشل تلك الشركات في استغلال الموارد المتاحة لها بالشكل الأمثل وبالتالي نجاحها من زاوية مسؤوليتها تجاه المجتمع.

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها مما يلي:

- أن المسؤولية الاجتماعية موضوع حديث نسبياً في سورية، مما يتطلب مزيداً من الأبحاث لأخذ التكاليف الاجتماعية بعين الاعتبار.
- إبراز مدى إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية.
- أهمية إفصاح الشركات الصناعية السورية عن المسؤولية الاجتماعية، مما يجعل التقارير المالية للشركات أكثر شمولاً ويولد ثقة المجتمع بتلك الشركات.

أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلى دراسة مدى إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية السورية والإفصاح عنها، ويرتبط بتحقيق هذا الهدف العام ما يلي:

أولاً: تحليل أدبيات المحاسبة العربية والأجنبية والتي تتناول موضوع محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

ثانياً: قياس مستوى إدراك المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية السورية.

ثالثاً: تقييم مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية السورية.

مشكلة الدراسة وعناصرها

إن للشركات الصناعية السورية أثراً كبيراً وتوسعا مستمرا على صعيد تحسين مستوى المعيشة وتوظيف العديد من أفراد المجتمع، فالتزام هذه الشركات تجاه المجتمع والبيئة سيعود بآثار إيجابية على كافة أفراد المجتمع، مما يساعد على نمو هذه الشركات، وتعد الشركة جزءاً من المجتمع لأنها تتمتع بخيراتها، فلا بد من مساهمتها في حل المشاكل الاجتماعية ضمن إمكانياتها، ومن هنا أتت أهمية هذه الدراسة في دراسة وتقييم مدى إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية ومستويات الإفصاح عنها.

ويلحظ المتتبع لهذا الموضوع أنه لم يأخذ الاهتمام الكافي من قبل الباحثين والدارسين في سورية، وبخاصة في مجال تقييم القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات، لذلك ركزت الدراسة على ضرورة اهتمام مهنة المحاسبة في سورية بالقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ضمن قوائمها المالية، وبناءً على ما سبق فإن هناك العديد من التساؤلات التي يمكن إثارتها حول القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية السورية محددة من خلال هذا البحث فيما يلي:

- هل تدرك الشركات الصناعية السورية مسؤوليتها تجاه موظفيها وعملائها ومجتمعها وبيئتها؟
- هل تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية؟

الدراسات السابقة

تزخر المكتبات بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع المسؤولية الاجتماعية، وتحاول الدراسة تقديم عرض موجز لمجموعة من الدراسات ذات الصلة بالموضوع.

دراسة (Linowes 1972):

اقترح Linowes نموذجاً يهتم بالتكاليف الاجتماعية المترتبة من أداء الشركة لمجالات المسؤولية الاجتماعية وهي كما يراها Linowes: مجال الموارد البشرية ومجال الموارد الطبيعية ومجال المنتج، وأطلق على هذا النموذج (تقرير النشاط الاجتماعي الاقتصادي)، ويقدم بصفة دورية مع القوائم المالية للشركة، ويقوم النموذج على المقابلة الفترية للعمليات ذات التأثيرات موجبة التحسينات Improvements وسالبة الأضرار Detriments، ومن خلال مجالات الأفراد، والبيئة، والمنتج، ويتضمن عناصر مجالات المسؤولية الاجتماعية مقسمة من حيث تأثيراتها إلى (تحسينات) وهي التأثيرات الموجبة وتتمثل في التكاليف النقدية التي تتحملها الشركة بإرادتها، وإلى (أضرار) وهي التأثيرات السالبة وتتمثل في التكاليف التي كان ينبغي أن تتحملها الشركة بإرادتها استجابة منها لمسؤولياتها الاجتماعية.

وباستعراض الدراسات السابقة يلاحظ أن هناك العديد من الأبحاث التي اهتمت بدراسة المسؤولية الاجتماعية وطبقت في بيئات مختلفة مثل السعودية، الأردن، تايوان، فلسطين، ماليزيا، أميركا، أسبانيا، العراق، اليمن، بريطانيا، فبينت بعض تلك الدراسات:

- أن الإفصاح الاجتماعي يرتبط بشكل إيجابي مع حجم وريحية الشركة، وأن الشركات ذات الربحية الأعلى والأكبر حجماً تفصح أكثر عن المعلومات البيئية والاجتماعية مما يشير إلى أنها شركات ذات مسؤولية أكبر.
- أن هناك زيادة في مستوى المعلومات الاجتماعية والبيئية المفصح عنها في التقارير السنوية خلال السنوات الأخيرة، كما أن هناك ميلاً للإفصاح عن المعلومات الإيجابية فقط.
- اقترحت بعض الأبحاث نماذج للإفصاح الاجتماعي فاقترحت لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المشروع المكونة من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبة تقديم إفصاح سردي روائي لجهود المشروع في حل المشاكل البيئية وذلك في صورة ملاحظات هامشية ملحقة بالقوائم المالية، أما (Estes 1976) فقد اقترح نموذج التقرير الاجتماعي الشامل والذي يتضمن التكاليف والمنافع الاجتماعية في صورة قائمة أطلق عليها قائمة التأثيرات الاجتماعية Social Impact Statement.
- ويلاحظ نقص عدد البحوث والدراسات التي تهدف إلى معرفة مستويات القياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للشركات الصناعية السورية على حد علم الباحثة، لذا تعد هذه الدراسة خطوة جادة لتشجيع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية السورية، حيث ستتناول الدراسة مفهوم وأبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، ومفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومدى إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها.

دراسة جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA, 1973):

- قدمت لجنة التأثيرات البيئية لسلوك المشروع المكونة من قبل الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) American Accounting Association، عام 1973 تقريراً حول الأسباب التي حالت دون قيام المحاسبين بتوفير المعلومات المتعلقة بتأثيرات المشروع على البيئة، بالرغم من اعتراف المحاسبين بوجود هذه التأثيرات، واقترحت اللجنة تقديم إفصاح سردي روائي لجهود المشروع في حل المشاكل البيئية وذلك في صورة ملاحظات هامشية ملحقة بالقوائم المالية، وهذه الملاحظات هي:
- المشاكل البيئية الرئيسية، حيث يتم تحديد المشاكل التي تواجه الشركة فيما يخص الرقابة على التلوث، والمعايير المسموح بها، والعقوبات المقررة لتجاوزها.
 - خطط الشركة للحد من المشاكل البيئية، حيث يتم الوصف تفصيلاً لخطط الشركة تجاه تخفيض التلوث، والجدول الزمني المحدد لتنفيذها، والموازنة التخطيطية لتكاليف الرقابة على التلوث.
 - التقدم الذي حققته الشركة في حل المشاكل البيئية، ويتم وصف ما أنجزته الشركة من تقدم، والتكاليف التي ترتبت عن هذا الإنجاز.
 - التأثيرات البيئية الجوهرية على المركز المالي للشركة وعلى نتيجة عملياتها.

نموذج (Estes) عام 1976:

يستند هذا النموذج على التقرير الاجتماعي الشامل ويتضمن التكاليف والمنافع الاجتماعية في صورة

قائمة أطلق عليها قائمة التأثيرات الاجتماعية Social Impact Statement، ويقوم على أساس أن التوزيع الأمثل للموارد يجب أن يركز على بيانات ومعلومات يتم إعدادها من وجهة نظر المجتمع، وهو ما تفتقده البيانات والمعلومات التي توفرها المحاسبة المالية، حيث يتم إعدادها من وجهة نظر الشركة فقط ما يتسبب في تجاهل لبعض الأنشطة ذات التأثيرات المهمة في المجتمع.

دراسة (Ness and Mirza 1991):

كما استهدفت دراسة (Ness and Mirza 1991) اختبار العلاقة بين القياس المحاسبي الاجتماعي والإفصاح المحاسبي الاجتماعي ونوع الصناعة وبخاصة صناعة البترول، وأجريت الدراسة على عينة من شركات البترول الإنجليزية، وتم تحليل القوائم المالية لهذه الشركات لتحديد ما إذا كانت تشمل إيضاحاً مرتبطاً بالمنتج أو العمال أو البيئة أو المجتمع، وذلك باعتبارها من مجالات الإفصاح الاجتماعي التي حددتها جمعية المحاسبة الدولية. وخلصت الدراسة إلى أن الشركات العاملة في صناعة البترول تفصح اجتماعياً عن البيئة وقضاياها باعتبار أن نشاطها ذو تأثير سلبي مفترض على البيئة، وذلك بالمقارنة بالشركات التي تعمل في صناعات أخرى، وأنه من المرغوب فيه أن يوفر الإفصاح معلومات مالية كلما أمكن لتسهيل رقابة أصحاب المصلحة في الشركة مثل المساهمين والإدارة كوكيل لضمان أنها تحقق أداءً كفوفاً في مجال حماية البيئة ومواردها.

دراسة (Hall and Rieck 1998):

وأخيراً هدفت دراسة (Hall and Rieck 1998) إلى معرفة أثر الإفصاح الاجتماعي الاختياري على ثروة حملة الأسهم، حيث رصدت (349) إفصاح اجتماعي وبيئي قدمتها الشركات المساهمة العامة المدرجة في Wall Street في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1982، 1995 من ضمنها منتجات صديقة للبيئة وحقوق المرأة وتبرعات لمنظمات خيرية وجميعها كانت تطوعية دون أي إلزام حكومي أو ضغط من جماعات حماية البيئة، وفي الوقت نفسه رصدت أسعار الأسهم.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- أن هناك أثراً إيجابياً للممارسات الاجتماعية الإيجابية التي قامت بها الشركات على القيمة السوقية للشركة ولم يثبت وجود أي علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الممارسات الاجتماعية للشركات وقيمتها.
 - أن السوق يميز بين الشركات التي تقوم بمسؤوليتها الاجتماعية وتلك التي لا تقوم بذلك.
- وأوصت الدراسة إدارات الشركات بأن تستخدم بحكمة النشاطات الاجتماعية من أجل رفع قيمة شركاتها.

دراسة عثمان (1999):

هدف هذا البحث إلى دراسة الاتجاهات المختلفة لتطور الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة،

بقصد الكشف عن المحاور الأساسية التي يمكن أن يركز عليها الإفصاح الملائم عن تلك المعلومات، ووضحت الدراسة أنه لا بد من أن تمتد لغة التعبير المراد الإفصاح عنه، وأن يتسع مضمون الرسالة ليشمل المعلومات الكمية غير المالية، وكذلك المعلومات الوصفية حول تأثيرات العمليات الاجتماعية التي لا يمكن قياسها بمقاييس كمية، أما بالنسبة لطريقة عرض المعلومات الاجتماعية فإنه من المنطقي عدم ظهورها في صلب القوائم المالية المنشورة، وعدت الدراسة استخدام القوائم الإضافية الملحقة بالقوائم المالية بمثابة الطريقة الأكثر ملاءمة لعرض معلومات المسؤولية الاجتماعية.

وتدل نتائج الدراسة على أن هناك زيادة في مستوى المعلومات الاجتماعية والبيئية المفصوح عنها في التقارير السنوية خلال السنوات الأخيرة، كما أن هناك ميلاً للإفصاح عن المعلومات الإيجابية فقط، ووجدت الدراسة أن القضايا التي حصلت على اهتمام أكبر من الصحافة حصلت أيضاً على كمية كبرى من الإفصاح في التقارير السنوية، وتؤيد نتائج الدراسة هذه وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سياسات الإفصاح البيئي والاجتماعي واهتمام المجتمع.

دراسة (Moneva and Llena (2000):

وأوضحت دراسة (Moneva and Llena (2000) تحليل ممارسات الإفصاح البيئي في التقارير السنوية للشركات العاملة في أسبانيا وتطوراتها خلال الفترة من عام 1992 إلى 1993، وتم تحليل التقارير السنوية لسبعين شركة كبرى تعمل في الصناعات ذات الأنشطة المؤثرة على البيئة، وأوضحت النتائج أن الإفصاح البيئي الذي أدرجته الشركات في تقاريرها السنوية كان إفصاحاً وصفيّاً بصفة عامة، كما لوحظ أن هناك تزايداً في حجم الإفصاح الكمي والمالي وفي عدد الشركات التي تقوم بهذا الإفصاح. ولم تظهر النتائج تفاوتاً بين ممارسات الإفصاح للشركات المحلية وفروع الشركات العالمية، وبالتالي توصلت الدراسة إلى أن الشركات العاملة في أسبانيا لم يصل مستوى أدائها من حيث الإفصاح البيئي إلى إشباع احتياجات حملة الأسهم.

دراسة (Deegan et al., (2002):

وتفحص دراسة (Deegan et al., (2002) الإفصاح البيئي والاجتماعي لواحدة من أكبر الشركات الأسترالية (BHP Ltd) في الفترة من (1983-1997) للاطلاع على درجة ونوع الإفصاح البيئي والاجتماعي في التقارير السنوية، وقد استخدمت الدراسة التغطية الصحفية مقياساً يبين اهتمامات المجتمع لكون الصحافة مرآة المجتمع، كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لقياس كل من الاهتمام الصحفي والإفصاح الاجتماعي في التقارير السنوية.

دراسة (Solomon and Lews (2002):

وهدف البحث لدراسة التناقض الواضح بين الاهتمام في المسؤولية الاجتماعية للشركات، وكمية الإفصاح الاجتماعي المحدودة للشركات وذلك من خلال الدراسة الميدانية، مع التركيز على جانب واحد من المسؤولية الاجتماعية، وهو الإفصاح البيئي للشركات لإدراك الحوافز والمعوقات أمام الشركات لمثل

هذا الإفصاح، وبينت النتائج:

- إن أهم معوقات الإفصاح البيئي هو التردد في الإفصاح عن المعلومات الحساسة خاصة المؤذية بالبيئة reluctance to report sensitive information، وعدم وجود التزامات قانونية للشركات للإفصاح البيئي.
- إن الرغبة في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات ما زالت محدودة، وأن العديد من الإفصاحات الاجتماعية والبيئية الموجودة تكون مجزأة ومتباينة.

دراسة العريقي (2003):

- هدفت هذه الدراسة إلى تعرف واقع المسؤولية الاجتماعية في القطاع الصناعي الخاص في اليمن من وجهة نظر المديرين، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:
- اهتمام الشركات بتوفير ظروف معايير السلامة والأمن وتصميم الوظائف.
 - اهتمام الشركات بالبيئة الخارجية وذلك بما يتعلق في المساهمة بدعم النشاطات المحلية ودعم الأعمال الخيرية في المجتمع.

دراسة العريان (2004):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاجتماعية على متخذي قرارات منح القروض في المصارف الأردنية في اتخاذ قراراتهم وبيان مدى أهمية تلك المعلومات لدى مانحي هذه القروض في المصارف التجارية الأردنية باختلاف الأداء المالي والأداء الاجتماعي وبيان الأهمية النسبية لبنود المعلومات الاجتماعية بالنسبة لمتخذي القرارات المتعلقة بالإقراض في هذه المصارف. وقد أظهرت النتائج أنّ الأساس في اتخاذ القرارات المتعلقة بالإقراض في المصارف التجارية الأردنية هو الأداء المالي للعميل والمتمثل في قوة مركزه المالي وقدرته على السداد، وأنّ الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ليس له تأثير في قرارات مانحي القروض وإن كان له أثر محدود في المقدرة على الإقراض.

دراسة (Gao et al., 2005):

قام كل من (Gao et al., 2005) بتحليل 145 تقرير سنوي لـ (33) شركة مدرجة، من عام 1993 إلى 1997، وتوصل الباحثون إلى أن الفروق الصناعية (والتي تشمل الخطورة على المجتمع، النمو المحتمل، فرص التوظيف، التداخلات الحكومية والتنافسية) لها تأثير على كمية ومضمون ومكان الإفصاح عن الأداء البيئي، وأن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح البيئي، وأن الشركات العامة تفصح عن الأداء البيئي أكثر من الشركات الخاصة والبنوك.

دراسة (Aspinall 2005):

درست (Aspinall 2005) العلاقة بين الإدراك التنظيمي للإفصاح البيئي والاجتماعي للشركات لدى أعضاء المجموعة البيئية ودعمهم لهذه الشركات، لأنه من خلال مراجعة ما كتب في الموضوع سابقاً اتضح

أن هناك قلة في الأبحاث التي فحصت وجهة نظر أصحاب المصالح (المجموعات البيئية) تجاه الإفصاح الاجتماعي للشركات. واعتمدت الدراسة على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات وقد أرسلت لست مجموعات بيئية لها مواقع على الإنترنت، وتم استرجاع 36 استبانة صالحة للتحليل، وحللت بأسلوب تحليل الانحدار لتحديد العلاقة بين الإدراك والدعم، وبينت النتائج أن قلة المعرفة المتعلقة بالإفصاح الاجتماعي من قبل المستجوبين تمثل صعوبة إدراكهم له، وعموماً فقد كان هناك شعور سلبي متعلق بالثقة في الإفصاح الاجتماعي للشركات.

دراسة العاني (2005):

اهتمت هذه الدراسة ببيان دور المعلومات المحاسبية في قياس وتقييم مستوى الأداء الاجتماعي للشركات الصناعية للكشف عن مدى وفاء تلك الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية وتوصل الباحث إلى ما يلي:

- عملية القياس والإفصاح عن حجم تكاليف الأداء الاجتماعي ضمن التقارير المالية للشركات الصناعية تحتاج إلى المزيد من جهود الباحثين والمنظمات المهنية المحاسبية.
- ضرورة التقيد بالأداء الاجتماعي للشركات الصناعية والكشف عن عناصر تكاليفها ضمن قوائمها المالية، وذلك حرصاً على التعايش مع كافة الأطراف المعنية ضمن بيئة نقية تساعد على تعزيز موقعها ودعم نتائجها المالية.

دراسة (Zain and Tammoi 2006):

فحصت دراسة (Zain and Tammoi 2006) الإفصاح البيئي والاجتماعي لـ (37) شركة إنشاءات مدرجة في سوق الأوراق المالية من عام 1998 حتى 2002، وهدفت إلى التحقق من مدى الإفصاح البيئي والاجتماعي في تلك الشركات، وأظهرت النتائج ما يلي:

- وجود علاقة معنوية بين الإفصاح الاجتماعي وحجم وربحية الشركة، وأن الشركات ذات الربحية الأعلى والأكبر حجماً تفصح أكثر عن المعلومات البيئية والاجتماعية مما يشير إلى أنها شركات ذات مسؤولية كبرى.
- أن شركات الإنشاءات في ماليزيا مدرجة للمسؤولية الاجتماعية لكنها ما تزال في مستوى منخفض.

دراسة (Rubin and Barnea 2006):

ناقشت هذه الدراسة ازدياد كمية الموارد المتخصصة لنشاطات المسؤولية الاجتماعية للشركات بشكل كبير، وافترضت أن مديري الشركات وكبار المساهمين (الشركات المطلعة) firm's insiders (corporate managers, directors, and large block holders) ستستثمر بشكل متزايد في المسؤولية الاجتماعية لمصالحها الخاصة لتحسن من سمعتها، وتم فحص فرض الدراسة بدراسة العلاقة بين معدلات المسؤولية الاجتماعية للشركات وبنية ملكية ورأس مال الشركة، وبتوظيف مجموعة البيانات الوحيدة التي تصنف أكبر 3000 شركة أميركية تهتم بالمسؤولية الاجتماعية، وتوصل الباحث إلى أن مديري

الشركات وكبار المساهمين يشجعون الشركات للاستثمار بشكل متزايد في المسؤولية الاجتماعية بينما لا ينفقون الكثير على تطبيقها. وبالتالي يكتسب المديرون وأولئك المساهمون منافع فريدة من نوعها من إنفاق المساهمين الآخرين الذين ليس لهم دور أساسي في اتخاذ قرارات الشركة، وبالتالي يجب أن تؤدي هيكلية الملكية بالشركة دوراً أساسياً في وضع كمية مصروفات المسؤولية الاجتماعية.

دراسة هاتف (2006):

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مستوى إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، وكذلك بيان مستوى إفصاح هذه الشركات عن هذه المسؤولية في تقاريرها المالية الخارجية، وأظهرت النتائج ما يلي:

- إن إدارات هذه الشركات تدرك بشكل قوي مسؤوليتها الاجتماعية في المجالات الأربعة.
- تدني إفصاح الشركات الصناعية عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية الخارجية، وذلك نتيجة عدم تحديد مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعدم وجود أنظمة وتعليمات مهنية أو حكومية تلزم بذلك، فضلاً عن عدم تحديد طريقة وأسلوب العرض في هذا المجال.

دراسة الشرايري والمومني (2006):

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح عنها، وتوصلت إلى أن الشركات الصناعية الأردنية تقوم بالخدمات الاجتماعية التالية: المحافظة على البيئة، مكافحة الفقر والبطالة، تقديم الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمع المحلي، كما تقوم هذه الشركات الصناعية الأردنية بالإفصاح عنها.

دراسة جربوع (2007):

استهدف البحث تعرف مدى وجود منظمات أعمال متخصصة لممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة، من خلال استبانة وزعت على المديرين الماليين ومحاسبي الشركات الفلسطينية، وقد تبين من نتائج الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في فلسطين، كما أظهرت أن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى اليوم بشكل قاطع، كما أظهرت الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي نشاط يمكن تقنيه عن طريق تحديد فئاته ومجالاته وأهدافه ومتغيراته، وبالتالي يمكن تحديد سبل قياسه والإفصاح عن نتائجه بشكل موضوعي.

دراسة (Huang and Shih 2008):

أوضحت دراسة (Huang and Shih 2008) أن المحاسبة البيئية ضرورية للتقارير عن المسؤولية الاجتماعية، وأن الشركات في الدول المتقدمة (الدنمارك، هولندا، أميركا، السويد، النرويج، أستراليا ونيوزيلندا) تتطلب الإفصاح عن الأنشطة البيئية، بينما تفتقر تاوان إلى قاعدة بيانات كاملة للبيانات

المالية وغير المالية عن الأنشطة البيئية للشركات، واستخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل المحتوى لقياس الإفصاح البيئي، ودرس الباحث العلاقة بين الإفصاح التطوعي البيئي وسمعة الشركة مع الأخذ في الاعتبار النظرية السياسية الاجتماعية، وتوصلت الدراسة أن السمعة البيئية (السلبية أو الإيجابية) لها تأثير جوهري على الإفصاح البيئي الطوعي.

دراسة (Rahahleh and Sharairi (2008):

هدفت دراسة (Rahahleh and Sharairi (2008 إلى تحديد المدى الذي وصلت إليه الشركات الصناعية الأردنية في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث تم تطبيقها على (107) شركات مساهمة صناعية في عام 2006، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود وعي كامل بمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية باستثناء بعض الجوانب، وبالتالي لم يكن هناك تطبيق كامل للمفهوم، وقد أوصت الدراسة بإعطاء الأداء الاجتماعي أهمية ووزن أكبر في السياسة المعتمدة، وكذلك أوصت بدورات تدريبية وحلقات دراسية وورش عمل للعاملين في مجال المحاسبة الاجتماعية، وإعطاء أهمية لقياسات التكاليف والمنافع الاجتماعية والإفصاح عن التكاليف في القوائم المالية، وأوصت أيضاً بسن القوانين الملزمة بالاعتراف وتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية.

دراسة السحيباني (2009):

هدفت دراسة السحيباني (2009) إلى تعرف مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وعلى تأثيرات المسؤولية الاجتماعية للشركات على المجتمع السعودي، وتوصلت الدراسة لما يلي:

- إن محفزات السوق للمسؤولية الاجتماعية للشركات تبدو ضعيفة في المملكة العربية السعودية، حيث إن هناك غياباً واضحاً لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل غالبية الشركات.
- لوحظ ضعف في الاهتمام الحكومي والشعبي بقضايا البيئة.
- لوحظ اهتمام متأخر للشركات السعودية بالمسؤولية الاجتماعية حيث إن معظمها بدأ في أنشطته الاجتماعية اعتباراً من عام 2005.

دراسة (Cormier et al., (2011):

فحصت دراسة (Cormier et al., (2011 مساهمة الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية للمستثمرين فيما إذا كان هناك علاقة بين الإفصاح البيئي والاجتماعي في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، ووجدت الدراسة ما يلي:

- أن هناك علاقة إحصائية سالبة بين الإفصاح الاجتماعي والبيئي وعدم تماثل المعلومات في سوق الأسهم.
- أن الأداء البيئي يرتبط بعلاقة سلبية مع الإفصاح البيئي.
- أن الأخبار البيئية وحجم الشركة هي مفاتيح أساسية للإفصاح البيئي.

فرضيات الدراسة:

اتساقاً مع مشكلة البحث ومن خلال الدراسات السابقة يمكن صياغة فروض الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى:

يلاحظ مما سبق أن دراسة هاتف (2006) قد هدفت إلى بيان مستوى إدراك إدارات الشركات الصناعية العراقية للمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات، كما اختبرت دراسة (2005) Aspinall العلاقة بين الإدراك التنظيمي للإفصاح البيئي والاجتماعي للشركات لدى أعضاء المجموعة البيئية ودعمهم للشركات، واتضح أن قلة المعرفة المتعلقة بالإفصاح الاجتماعي من قبل المجموعات البيئية تمثل صعوبة إدراكهم له، ومن خلال تلك الدراسات توصلت الدراسة إلى الفرضية الأولى والتي تنص على ما يلي:

- تدرك الشركات الصناعية السورية المسؤولية الاجتماعية للشركات، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالعاملين.
- تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالمجتمع.
- تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالمستهلكين.
- تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالبيئة.

الفرضية الثانية:

يلاحظ من دراسة كل من (2000) Moneva and Llana، (2002) Deegan *et al.*، العريقي (2003)، هاتف (2006)، (2006) Zain and Tammoi، الشرايري والمومني (2006)، أنها هدفت جميعها إلى التحقق من مدى الإفصاح الاجتماعي سواء في الشركات الصناعية أو شركات الإنشاءات أو الشركات المساهمة، ومن خلال تلك الدراسات توصلت الدراسة إلى الفرضية الثانية والتي تنص على ما يلي:

- لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية.

كما يجيب البحث عن التساؤل التالي:

هل هناك تأثير للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوضع الوظيفي، سنوات الخبرة) للمجموعة المدروسة على درجة موافقة أفراد العينة؟

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الخطوات التالية:

- وضع وتحديد مشكلة الدراسة.
- وضع حلول مبدئية لمشكلة الدراسة متمثلة بفروض البحث.
- تجميع البيانات من بيئة الأعمال في سورية من خلال الاستبانة بوصفها مصدراً مهماً للحصول على

البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية، وقد تم تصميم الاستبانة لإخراجها بالشكل الذي يؤدي إلى الحصول على المعلومات المطلوبة بدقة وموضوعية. ولتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية أعطت الدراسة للإجابة عن أسئلة الاستبانة مقياس Likert الخماسي بالأوزان الآتية:

موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق على الإطلاق (1)

• تحليل البيانات واختبار الفروض من خلال استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والوصول إلى نتائج اختبار فروض البحث.

مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

1. البيانات الثانوية: استعانت الدراسة بعدد من الكتب والدوريات العربية والأجنبية، فضلاً عن جمع ما تيسر من مصادر متاحة عبر شبكة الإنترنت المتصلة بموضوع الدراسة بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة.

2. البيانات الأولية: تم الحصول على هذه البيانات من خلال:

• أداة الدراسة التي تتمثل في استبانة تم إعدادها وتصميمها من خلال اتباع عدة خطوات، تمثلت الخطوة الأولى في تصميم استبانة أولية، وتم عرضها ومناقشتها مع عديد من الأكاديميين المتخصصين في المحاسبة والإحصاء، وبعد أخذ ملاحظات وآراء المحكمين في الاعتبار تم إعداد الصيغة النهائية لاستبانة الدراسة ومن ثم جرى توزيعها على عينة الدراسة.

• القوائم المالية للشركات الصناعية الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية السورية المتاحة على موقع الهيئة ومرفقاتها من تقارير وكشوف تحليلية (بيان المركز المالي، بيان الدخل الشامل، بيان التغيرات في حقوق المساهمين، بيان التدفقات النقدية، الإيضاحات المتممة للبيانات المالية وتقرير المراجع الخارجي). (انظر: الملحق).

القسم النظري

أولاً: تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات

أوردت الأدبيات عدة تعاريف للمسؤولية الاجتماعية؛ فعرف عثمان (1999) وفقاً لما ذكره (1996) Harrison "المسؤولية الاجتماعية للشركة بأنها مسؤوليتها نحو الآثار السلبية غير المباشرة المتولدة عن مزاوله نشاطها على البيئة كتلوث الهواء والماء والتربة الناتج عن دخان المصانع والأتربة والنفثيات".

بينما عرفت المفوضية الأوروبية European Commission بأنها عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية للشركات مع أنشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي. وعرفها البنك الدولي World Bank بأنها تعهدات الشركات للمساهمة في تنمية اقتصادية مستدامة لتحسين مستوى المعيشة بما يجعلها جيدة للتنمية وذلك من خلال العمل مع العاملين في تلك الشركات، وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع الوطني ككل (Ettenborough and James, 2003).

ثانياً: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

يرى البعض أن هناك ثلاثة أبعاد للمسؤولية الاجتماعية وهي (العريقي، 2003):
المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة الطبيعية: إذ يتم التركيز على موضوع البيئة الطبيعية حيث قامت الكثير من الدول بإصدار العديد من التشريعات والقوانين لتنظيم عملية التخلص من المخلفات وإلزام العديد من المصانع بالالتزام بتوفير الصناعات غير المضرة بالبيئة.
المسؤولية الاجتماعية للأطراف ذات المصلحة: أي تجاه الأفراد والمنظمات الذين يتأثرون بشكل مباشر بسلوك الشركة والذين لهم نصيب في أدائها.
المسؤولية الاجتماعية تجاه الرفاهية العامة للمجتمع: يشمل هذا البند المساهمة في بناء المدارس وأماكن العبادة ودعم المنظمات الخيرية والمتاحف.

ثالثاً: تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

لقد تعددت التعاريف الخاصة بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فيرى (Estes 1976) ضرورة تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية باعتبارها فرعاً مستقلاً من فروع المحاسبة، تهدف إلى القياس والإفصاح الداخلي والخارجي لمعلومات تختص بتأثير الشركة وأنشطتها على المجتمع (عثمان، 1999)، بينما يعرفها البعض بأنها مجموعة الأنشطة التي تختص بقياس وتحليل الأداء الاجتماعي للشركات وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي لتلك الشركات (الصبان، 1987)، وترى الدراسة أن استمرار أي شركة يتوقف على قدرتها على القياس والإفصاح عن مسؤولياتها البيئية والاجتماعية.

الدراسة الميدانية

أولاً: وصف ومحددات العينة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من خلال الاستبانة التي تم إعدادها لهذا الغرض، ويمثل مجتمع البحث المحاسبين والمديرين الماليين في الشركات الصناعية السورية، حيث قامت الدراسة بتوزيع (80) استبانة على (المحاسبين والمديرين الماليين) في عينة عشوائية من الشركات الصناعية السورية (27 شركة صناعية تضمنت قطاعات مختلفة: قطاع صناعة النفط، قطاع الأسمت، صناعات غذائية، صناعات دوائية..) وتم التسليم باليد للشركات الموجودة بمدينة دمشق، واستخدام البريد الإلكتروني للشركات العاملة بالمدن الأخرى (حماء، حمص، طرطوس، حلب، ريف دمشق) وعن طريق موظفي هيئة الأوراق المالية والبريد الإلكتروني بالنسبة للشركات الصناعية الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية، واستردت 72 استبانة أي ما نسبته 90%، وتم تفرغها وتحليل النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي (spss11.5)، واستعانته الدراسة في إعداد بعض أسئلة الاستبانة بالدراسات السابقة (العريقي، 2003)، (هاتف، 2006). ويعد اختيار المديرين الماليين والمحاسبين أمراً مبرراً باعتبارهم أكثر خبرة واطلاعاً وقرباً إلى التقارير المالية المفصلة الخاصة بعمليات الشركات الصناعية، وبالتالي فإنهم يستشعرون اتجاهات

الشركة حول المسؤولية الاجتماعية المعتمدة والإفصاح عنها، وقد كان توزيع أفراد عينة البحث وفقاً للمؤهل العلمي والتخصص العلمي والوظيفة وعدد سنوات الخبرة كما يوضحه الجدول (1).

جدول رقم (1): توزيع الأفراد في عينة البحث

المتغير المدروس	فئة المتغير الموافقة	عدد الأفراد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	بكالوريوس	58	80.6
	دبلوم دراسات عليا	12	16.7
	ماجستير	2	2.8
	المجموع	72	100
التخصص العلمي	محاسبة	67	93.1
	إدارة أعمال	5	6.9
	المجموع	72	100
الوضع الوظيفي	مدير مالي	20	27.8
	مدير حسابات	14	19.4
	محاسب	38	52.8
	المجموع	72	100
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	5	6.9
	من 5 إلى 10 سنوات	30	41.7
	من 11 إلى 15 سنة	29	40.3
	أكثر من 15 سنة	8	11.1
	المجموع	72	100

ثانياً: الدراسة الإحصائية التحليلية

لتحقيق أغراض البحث واختبار الفرضيات تم إعطاء كل فئة من فئات إجابات الاستبانة المستخدمة في عينة البحث قيمة متزايدة تصاعدياً وفقاً لدرجة موافقة الفرد كما يلي:

موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق على الإطلاق (1)

التأكد من ثبات الاستبانة ودراسة مدى الصدق التكويني لها:

للتأكد من ثبات الاستبانة المستخدمة تم حساب معامل غوتمان للتجزئة النصفية (Guttman Split-Half Coefficient) بطريقة التجزئة النصفية للبنود، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين النصف الأول والنصف الثاني من البنود 0.590، كما بلغت قيمة معامل غوتمان للتجزئة النصفية الموافقة 0.742، وهاتان القيمتان مرتفعتان نسبياً؛ مما يدل على ثبات الاستبانة المستخدمة في عينة البحث.

وللتأكد أيضاً من الصدق التكويني أو الاتساق الداخلي للاستبانة تم حساب معامل الثبات كرونباخ ألفا أيضاً بين جميع البنود في عينة البحث وبلغت قيمته 0.908 وهي قيمة قريبة من الواحد الصحيح مما يدل على الاتساق الداخلي الجيد للاستبانة، وبذلك تم التأكد من ثبات الاستبانة وصدقها التكويني.

اختبار فرضيات البحث:

1. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى للبحث (تدرك الشركات الصناعية السورية المسؤولية الاجتماعية للشركات) والفرضيات الفرعية عنها:

لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى للبحث والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها للبحث تم إجراء اختبار "Student T" لعينة الوحيدة لدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية (3) (وهي القيمة الموافقة لفئة الإجابة "محايد") وكل من متوسطات المتغيرات المتعلقة بكل من الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية الموافقة والبند المتعلقة بذلك في عينة البحث كما هو موضح في الجدول (2).

جدول رقم (2): نتائج اختبار "Student T" لعينة الوحيدة لدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية (3) وكل من متوسطات المتغيرات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية عنها

رقم البند	البيان	القيمة المعيارية = 3			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	عدد المشاهدات
1	منح العاملين المستوى المناسب من المرتبات	4.88	0.33	47.772	72
2	التأمين على العمال ضد الحوادث وأخطار العمل لدى شركات التأمين	4.81	0.46	33.028	72
3	تزويد العاملين بالرعاية الصحية المطلوبة	4.71	0.46	31.669	72
4	وضع معايير السلامة والأمن المطلوب للقيام بالعمل	4.82	0.39	39.857	72
5	عقد دورات مستمرة لموظفيها وعمالها	4.31	0.52	21.260	72
6	دعم الأعمال الخيرية في المجتمع مثل بناء المساجد والمدارس أداء فريضة الحج والعمرة	4.17	0.71	13.902	72
7	السماح لطلاب الجامعات بالتدرب على أعمال الشركة خلال دراستهم	4.31	0.46	23.881	72
8	التبرع لصالح المجتمع كمساعدة الطلاب الفقراء وذلك بدفع نفقات تعليمهم	4.35	0.59	19.533	72
9	دعم النشاطات المحلية في المجتمع	4.18	0.81	12.358	72
10	الاستجابة للشكاوى المقدمة من قبل المستهلكين حول تحسين جودة المنتج	4.58	0.50	27.061	72

تابع جدول رقم (2):

رقم البند	البيان	القيمة المعيارية = 3			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	عدد المشاهدات
		قيمة مستوى الدلالة	قيمة مستوى الدلالة	قيمة مستوى الدلالة	قيمة مستوى الدلالة
11	تبني اتخاذ القرارات بعدم بيع بعض المنتجات لأسواق معينة (عدم بيع السجائر للشباب)	4.35	0.59	19.533	72
12	الالتزام بمعايير الإعلان المحددة مثل الصدق والأمانة	4.50	0.56	22.865	72
13	تحمل مسؤولية تخفيض التلوث البيئي إلى المستوى المقبول	4.57	0.55	24.115	72
14	تقليل الهدر في الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة	4.53	0.56	23.318	72
15	دعم برامج حماية وتحسين البيئة وتشجير المناطق المحيطة بها	4.46	0.50	24.662	72
16	استخدام أفضل الطرق للتخلص من مخلفات الإنتاج	4.64	0.51	27.162	72
	تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالعاملين (5_1)	4.70	0.34	42.621	72
	تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالمجتمع (9_6)	4.25	0.52	20.304	72
	تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالمستهلكين (12_10)	4.48	0.45	27.820	72
	تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالبيئة (16_13)	4.55	0.45	29.249	72
	تدرك الشركات الصناعية السورية المسؤولية الاجتماعية للشركات (16_1)	4.51	0.35	36.892	72

2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى للبحث (تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالعاملين):

يبين جدول (2) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت أصغر بكثير من القيمة 0.05 بالنسبة لجميع البنود والمتغيرات المحسوبة، أي أنه عند مستوى الثقة 95% توجد فروق معنوية بين القيمة المعيارية (3) والوسط الحسابي لكل من البنود والمتغيرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى، ويُلاحظ أن قيم جميع المتوسطات الحسابية المذكورة أعلى من القيمة المعيارية (3)، أي أن أفراد عينة البحث عموماً كانوا موافقين على مضمون جميع البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى وبالتالي فالفرضية الفرعية الأولى محققة أي تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالعاملين، وأما أكثر ما يتم إدراكه فهو:

- منح العاملين المستوى المناسب من المرتبات حيث بلغ الوسط الحسابي 4.88 أي أن كل أفراد العينة ما بين "موافق" و"موافق تماماً" على هذا البند.
- التأمين على العمال ضد الحوادث وأخطار العمل لدى شركات التأمين حيث بلغ الوسط الحسابي 4.81، ووافق كل أفراد العينة على هذا البند.

3. اختبار الفرضية الفرعية الثانية للبحث (تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالمجتمع):

يبين جدول (2) أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة 0.05 بالنسبة لجميع البنود والمتغيرات المحسوبة، أي أنه عند مستوى الثقة 95% توجد فروق معنوية بين القيمة المعيارية (3) والوسط الحسابي لكل من البنود والمتغيرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية، ويُلاحظ أن قيم جميع المتوسطات الحسابية المذكورة أعلى من القيمة المعيارية (3)، أي أن أفراد عينة البحث عموماً كانوا موافقين على مضمون جميع البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية وبالتالي فإن الفرضية الفرعية الثانية محققة أي أن الشركات الصناعية السورية تدرك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، وإن أكثر ما يتم إدراكه من قبل عينة البحث هو التبرع لصالح المجتمع حيث بلغ الوسط الحسابي 4.35 ووافق 68 فرداً من أفراد العينة على هذا البند.

4. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للبحث (تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالمستهلكين):

يبين جدول (2) أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة 0.05 بالنسبة لجميع البنود والمتغيرات المحسوبة، أي أنه عند مستوى الثقة 95% توجد فروق معنوية بين القيمة المعيارية (3) والوسط الحسابي لكل من البنود والمتغيرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة، ويُلاحظ أن قيم جميع المتوسطات الحسابية المذكورة أعلى من القيمة المعيارية (3)، أي أن أفراد عينة البحث عموماً كانوا موافقين على مضمون جميع البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة، وبالتالي فإن الفرضية الفرعية الثالثة محققة، أي أن الشركات الصناعية السورية تدرك الجوانب المتعلقة بالمستهلكين، وإن أكثر ما يتم إدراكه من قبل عينة البحث هو الاستجابة للشكاوى المقدمة من قبل المستهلكين حول تحسين جودة المنتج حيث بلغ الوسط الحسابي 4.58 ووافق كل أفراد العينة على هذا البند.

5. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للبحث (تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالبيئة):

يبين جدول (2) أن مستوى الدلالة المحسوبة أصغر بكثير من القيمة 0.05 بالنسبة لجميع البنود والمتغيرات المحسوبة، أي أنه عند مستوى الثقة 95% توجد فروق معنوية بين القيمة المعيارية (3) والوسط الحسابي لكل من البنود والمتغيرات المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة، ويُلاحظ أن قيم جميع المتوسطات الحسابية المذكورة أعلى من القيمة المعيارية (3)، أي أن أفراد عينة البحث عموماً كانوا موافقين على مضمون جميع البنود المتعلقة بالفرضية الفرعية الرابعة وبالتالي فإن الفرضية الفرعية الرابعة محققة وبالتالي وعليه تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالبيئة، وإن أكثر ما يتم إدراكه من قبل عينة

البحث هو استخدام أفضل الطرق للتخلص من مخلفات الإنتاج حيث وافق 71 من أفراد العينة على هذا البند. ومما سبق يبين جدول (2) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت أصغر بكثير من القيمة 0.05 بالنسبة لجميع البنود والمتغيرات المحسوبة، أي أنه عند مستوى الثقة 95% توجد فروق دالة إحصائياً بين القيمة المعيارية (3) والمتوسط الحسابي لكل من البنود والمتغيرات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية عنها والبنود المتعلقة بذلك، ويُلاحظ أن قيم جميع المتوسطات الحسابية المذكورة أعلى من القيمة المعيارية (3)، أي أن أفراد عينة البحث عموماً كانوا موافقين على مضمون جميع البنود المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية عنها وبالتالي بالفرضية الرئيسية الأولى وكل من الفرضيات الفرعية محققة، وبناء على ذلك تدرك الشركات الصناعية السورية المسؤولية الاجتماعية للشركات.

2 - اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للبحث (لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية):

تم إجراء اختبار "Student T" للعينة الوحيدة لدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية 3 وكل من متوسطات البنود والمتغيرات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية في عينة البحث كما هو موضح في الجدول (3).

جدول رقم (3): نتائج اختبار "Student T" للعينة الوحيدة لدراسة دلالة الفروق بين القيمة المعيارية (3)

وكل من متوسطات المتغيرات المتعلقة بالفرضية

رقم البند	البيان	القيمة المعيارية = 3		
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة
17	إن القوائم المالية التي تنشرها الشركات الصناعية السورية هي قوائم قاصرة وغير مكتملة، نظراً لعدم إدخال البعد الاجتماعي أي الخسائر والتكاليف الاجتماعية في أنشطتها	4.40	0.60	19.932
18	المسؤولية الاجتماعية مفهوم غير واضح ويحتاج إلى تحديد	4.42	0.64	18.649
19	لا يوجد لدى الشركات الصناعية السورية نظام مالي يفرق بين الأنشطة المالية والاجتماعية	4.54	0.60	21.669
20	يفتقر المحاسبون إلى الخبرة الكافية في قياس الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها	4.53	0.50	25.786
21	لا تنشر الشركات الصناعية السورية قوائم مالية معدلة بالآثار الاجتماعية ومقاسة بوحدة النقد	4.53	0.60	21.445
22	الإطار العام المتمثل في القياس والإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات الصناعية السورية هو إطار غير محدد المعالم ولم يتفق على أبعاده حتى الآن بشكل قاطع	4.42	0.64	18.649

تابع جدول رقم (3):

رقم البند	البيان	القيمة المعيارية = 3			
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	قيمة مستوى الدلالة
23	لا توجد قوانين وأنظمة صادرة عن الدولة تلزم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية	4.14	0.66	14.718	0.000
24	لا يوجد نموذج موحد للإفصاح عن الأداء الاجتماعي للشركات الصناعية في سورية	4.26	0.56	19.272	0.000
25	لا تلتزم الشركات الصناعية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي إذا ترك لها الخيار	4.14	0.74	13.105	0.000
	لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية (17_25)	4.38	0.42	27.557	0.000

يبين جدول (3) أن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت أصغر بكثير من القيمة 0.05 بالنسبة لجميع البنود والمتغيرات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية، أي أنه عند مستوى الثقة 95% توجد فروق دالة إحصائية بين القيمة المعيارية (3) والمتوسط الحسابي لكل من البنود والمتغيرات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية. ويلاحظ أن قيم جميع المتوسطات الحسابية المذكورة أعلى من القيمة المعيارية (3)، أي أن أفراد عينة البحث عموماً كانوا موافقين على مضمون البنود المتعلقة بالفرضية الرئيسية الثانية جميعاً وبالتالي فالفرضية الفرعية الثانية محققة والشركات الصناعية السورية لا تقوم بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية، وإن أكثر البنود المتفق عليها من قبل أفراد العينة هي:

- لا يوجد لدى الشركات الصناعية السورية نظام مالي يفرق بين الأنشطة المالية والاجتماعية فبلغ المتوسط الحسابي 4.54 حيث إن 68 من أفراد العينة ما بين "موافق" و"موافق بشدة" على هذا البند.
 - يفتقر المحاسبون إلى الخبرة الكافية في قياس الأنشطة الاجتماعية والإفصاح عنها فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.53 حيث إن كل أفراد العينة ما بين "موافق" و"موافق بشدة" على هذا البند.
- دراسة تأثير المتغيرات الديمغرافية على المتغيرات المتعلقة بإدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات وقيام الشركات بالإفصاح محاسبياً عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية في عينة البحث:

للإجابة عن تساؤل البحث: هل هناك تأثير للمتغيرات الديمغرافية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوضع الوظيفي، سنوات الخبرة) للمجموعة المدروسة على درجة موافقة أفراد العينة؟ تم إجراء اختبار تحليل التباين المشترك للمتغيرات المتعددة MANCOVA لدراسة تأثير المتغيرات الديمغرافية المدروسة (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوضع الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) في عينة البحث على كل من المتغيرات المتعلقة بالفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية عنها وبالفرضية الرئيسية الثانية كما هو موضح في الجدول (4).

جدول رقم (4): نتائج اختبار تحليل التباين المشترك للمتغيرات المتعددة MANCOVA

المتغير التابع	مصدر التباين (المتغير الديمغرافي)	مجموع المربعات (النموذج III)	عدد المشاهدات	F	قيمة مستوى الدلالة	دلالة التأثير
تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالعاملين (5_1)	المؤهل العلمي	0.27	72	2.939	0.091	لا يوجد تأثير
	التخصص العلمي	0.03	72	0.294	0.590	لا يوجد تأثير
	الوضع الوظيفي	0.88	72	4.763	0.012	يوجد تأثير
	سنوات الخبرة	0.03	72	0.097	0.962	لا يوجد تأثير
تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالمجتمع (9_6)	المؤهل العلمي	0.17	72	1.094	0.299	لا يوجد تأثير
	التخصص العلمي	1.56	72	10.071	0.002	يوجد تأثير
	الوضع الوظيفي	0.22	72	0.724	0.489	لا يوجد تأثير
	سنوات الخبرة	5.44	72	11.696	0.000	يوجد تأثير
تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالمستهلكين (12_10)	المؤهل العلمي	0.00	72	0.018	0.895	لا يوجد تأثير
	التخصص العلمي	0.90	72	5.532	0.022	يوجد تأثير
	الوضع الوظيفي	0.53	72	1.619	0.206	لا يوجد تأثير
	سنوات الخبرة	1.28	72	2.622	0.058	لا يوجد تأثير
تدرك الشركات الصناعية السورية الجوانب المتعلقة بالبيئة (16_13)	المؤهل العلمي	0.03	72	0.199	0.657	لا يوجد تأثير
	التخصص العلمي	0.15	72	1.059	0.307	لا يوجد تأثير
	الوضع الوظيفي	0.45	72	1.587	0.213	لا يوجد تأثير
	سنوات الخبرة	1.49	72	3.465	0.021	يوجد تأثير
تدرك الشركات الصناعية السورية المسؤولية الاجتماعية للشركات (16_1)	المؤهل العلمي	0.05	72	0.648	0.424	لا يوجد تأثير
	التخصص العلمي	0.41	72	4.855	0.031	يوجد تأثير
	الوضع الوظيفي	0.19	72	1.117	0.334	لا يوجد تأثير
	سنوات الخبرة	0.98	72	3.882	0.013	يوجد تأثير
لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية (25_17)	المؤهل العلمي	0.13	72	0.948	0.334	لا يوجد تأثير
	التخصص العلمي	1.13	72	8.119	0.006	يوجد تأثير
	الوضع الوظيفي	1.03	72	3.723	0.030	يوجد تأثير
	سنوات الخبرة	1.22	72	2.923	0.041	يوجد تأثير

يُلاحظ في جدول (4) أن قيمة مستوى الدلالة أكبر بكثير من القيمة 0.05 بالنسبة للمؤهل العلمي مهما كان المتغير التابع المدروس، وكذلك بالنسبة لمتغير التخصص العلمي عندما يكون المتغير التابع (إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين، إدراك الجوانب المتعلقة بالبيئة)، وبالنسبة لمتغير الوضع الوظيفي عندما يكون المتغير التابع (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، إدراك والمستهلكين، والبيئة، وإدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً)، وبالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة عندما

يكون المتغير التابع (إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين، والمستهلكين)، أي أنه عند مستوى الثقة 95% لا تأثير لكل من المتغيرات الديمغرافية المذكورة على كل من المتغيرات التابعة الموافقة المذكورة في عينة البحث⁽¹⁾.

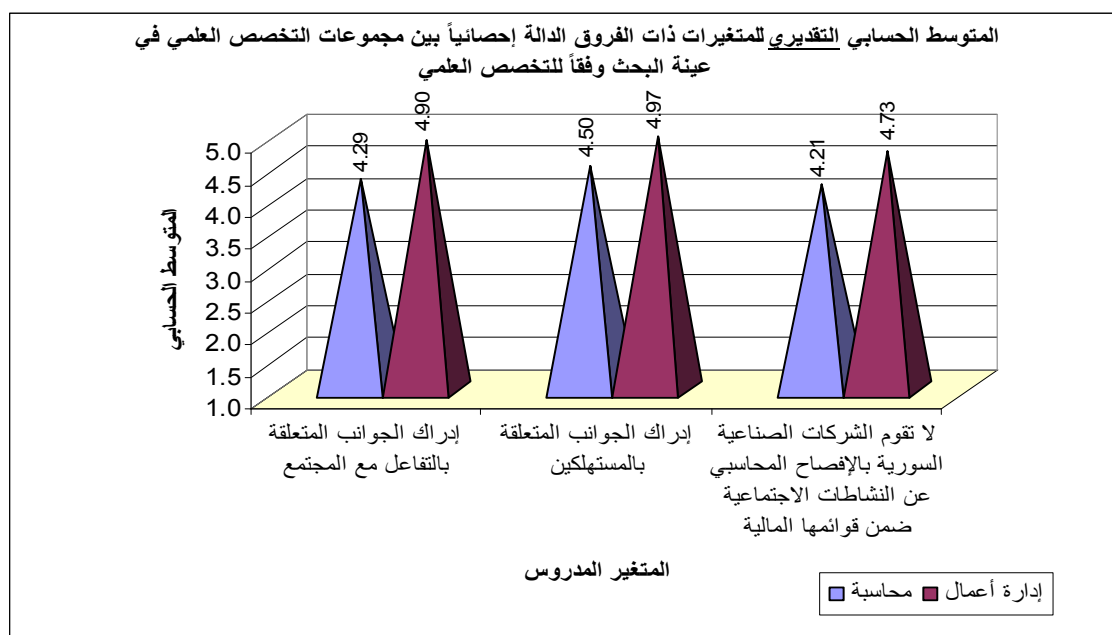
أما عند معاينة باقي التأثيرات المدروسة فيلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة أصغر من القيمة 0.05، مما يدل عند مستوى الثقة 95% أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية لمتغير التخصص العلمي على كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، والمستهلكين، وإدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية)، كما أن هناك تأثيراً ذا دلالة إحصائية لمتغير الوضع الوظيفي على كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية)، وكذلك هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمتغير عدد سنوات الخبرة على كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، إدراك الجوانب المتعلقة بالبيئة، إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، وكذلك قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) أي أنه عند مستوى الثقة 95% توجد فروق دالة إحصائية في متوسط كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، وبالمستهلكين، إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) بين مجموعة الأفراد ذوي تخصص المحاسبة ومجموعة الأفراد ذوي تخصص إدارة أعمال، وكذلك توجد فروق دالة إحصائية في متوسط كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) بين مجموعة المديرين الماليين ومجموعة مديري الحسابات ومجموعة المحاسبين، وكذلك توجد فروق دالة إحصائية في متوسط كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، والبيئة، إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) بين مجموعات عدد سنوات الخبرة المدروسة، وقد تم حساب القيم التقديرية للمتوسطات الحسابية والأخطاء المعيارية الموافقة كما هو موضح في الجدول (5) وشكل (1).

(1) الحقل الذي يحتوي على قيمة مستوى الدلالة هو الحقل الأساس في إقرار وجود تأثيرات أو فروق دالة إحصائية أم لا، فعندما نعتمد مستوى الثقة 95% (وهذا هو المستوى الذي عادة ما يأخذ به الإحصائيون والباحثون وهو المعتمد في البحث الحالي)، فإننا ننظر في قيمة مستوى الدلالة هذا، فإذا كان يساوي أو أقل من 0.05 فإننا نقرر عدم تحقق الفرضية (فرضية العدم، أي عدم وجود تأثيرات أو فروق دالة بين التباينات)، ونقرر وجود التأثيرات (أي تأثيرات المتغيرات المستقلة الموافقة على المتغير التابع المدروس) أو وجود الفروق الإحصائية في أحد المتوسطات المدروسة على الأقل إذا كان المتغير المستقل يتألف من أكثر من مجموعتين فرعيتين، والعكس بالعكس.

أ. بالنسبة لتأثير متغير التخصص العلمي على قيم المتغيرات التابعة:

جدول رقم (5): المتوسط الحسابي التقديري والخطأ المعياري لكل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، والمستهلكين، إدراك المسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية) في عينة البحث وفقاً للتخصص العلمي.

الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي التقديري	التخصص العلمي	المتغير المدروس
0.07	4.29	محاسبة	إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع
0.20	4.90	إدارة أعمال	
0.07	4.50	محاسبة	إدراك الجوانب المتعلقة بالمستهلكين
0.21	4.97	إدارة أعمال	
0.07	4.21	محاسبة	لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية
0.19	4.73	إدارة أعمال	



شكل رقم (1) يمثل المتوسط الحسابي التقديري لكل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالتفاعل مع المجتمع والمستهلكين، إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) في عينة البحث وفقاً للتخصص العلمي.

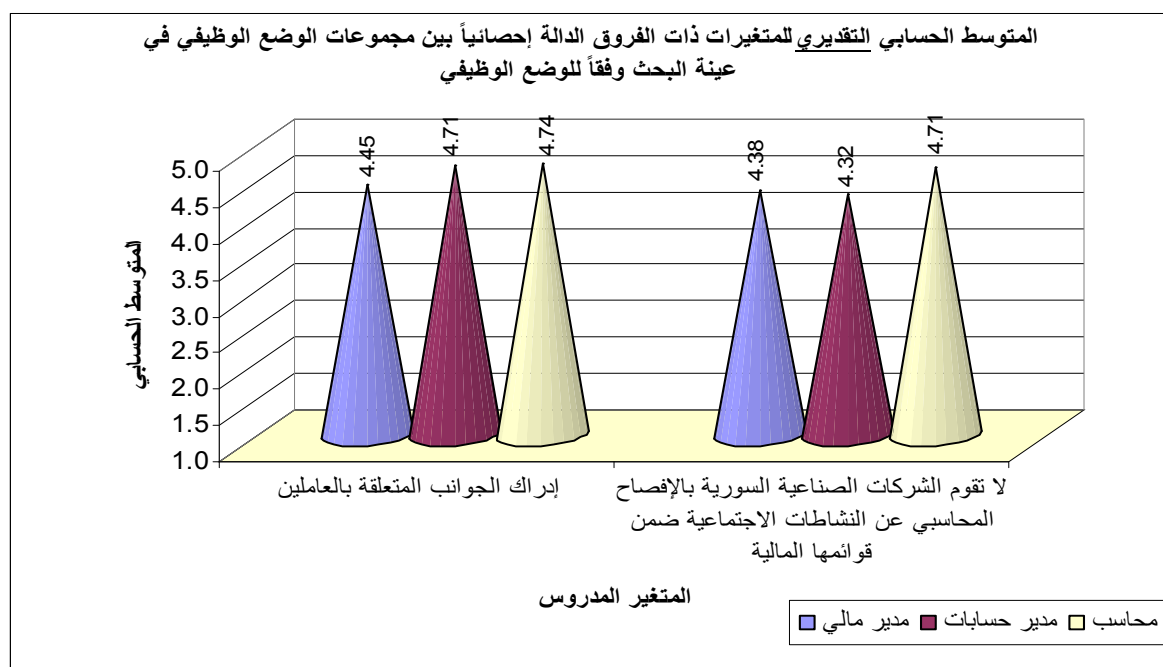
يُلاحظ من جدول (5) وشكل رقم (1) أن قيم المتوسطات التقديرية في مجموعة المتخصصين بإدارة الأعمال كانت أكبر منها في مجموعة المتخصصين بالمحاسبة، وبالتالي نستنتج عند مستوى الثقة 95% أن درجة موافقة المتخصصين بإدارة الأعمال كانت أعلى من درجة موافقة المتخصصين بالمحاسبة على كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، والمستهلكين، إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) في عينة البحث.

ب. بالنسبة لتأثير متغير الوضع الوظيفي على قيم المتغيرات التابعة:

يوضح جدول (6) وشكل (2) تأثير متغير الوضع الوظيفي على المتغيرات التابعة.

جدول رقم (6): المتوسط الحسابي التقديري والخطأ المعياري لكل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) في عينة البحث وفقاً للوضع الوظيفي.

الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي التقديري	الوضع الوظيفي	المتغير المدروس
0.11	4.45	مدير مالي	إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين
0.12	4.71	مدير حسابات	
0.10	4.74	محاسب	
0.14	4.38	مدير مالي	لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية
0.15	4.32	مدير حسابات	
0.13	4.71	محاسب	



شكل رقم (2) يمثل المتوسط الحسابي التقديري لكل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) في عينة البحث وفقاً للوضع الوظيفي.

لمعرفة أي مجموعات الوضع الوظيفي تختلف عن الأخرى جوهرياً في متوسط كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) تم إجراء المقارنة الثنائية بطريقة الفروق الصغرى ذات الدلالة Least Significant

Differences (LSD) بين كل زوج من مجموعات الوضع الوظيفي⁽¹⁾ كما هو موضح في الجدول (7).

جدول رقم (7): نتائج المقارنة الثنائية بطريقة LSD لدراسة دلالة الفروق الثنائية في المتوسطات التقديرية لكل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) بين مجموعة المديرين الماليين ومجموعة مديري الحسابات ومجموعة المحاسبين في عينة البحث.

المتغير المدروس	الوضع الوظيفي (I)	الوضع الوظيفي (J)	الفرق بين المتوسطين	الخطأ المعياري	قيمة مستوى الدلالة	دلالة الفروق
إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين	مدير مالي	مدير حسابات	-0.26	0.11	0.023	توجد فروق دالة
	مدير مالي	محاسب	-0.29	0.11	0.011	توجد فروق دالة
	مدير حسابات	محاسب	-0.03	0.13	0.849	لا توجد فروق دالة
لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية	مدير مالي	مدير حسابات	0.06	0.14	0.683	لا توجد فروق دالة
	مدير مالي	محاسب	-0.33	0.13	0.017	توجد فروق دالة
	مدير حسابات	محاسب	-0.39	0.16	0.020	توجد فروق دالة

يُلاحظ في جدول (7) أن قيمة مستوى الدلالة أصغر من القيمة 0.05 عند المقارنة في قيم إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين بين مجموعة المديرين الماليين وكل من مجموعة مديري الحسابات ومجموعة المحاسبين على حدة، وكذلك عند المقارنة في متوسط قيام الشركات السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية بين مجموعة المحاسبين وكل من مجموعة المديرين الماليين ومجموعة مديري الحسابات على حدة في عينة البحث، أي أنه عند مستوى الثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات التقديرية بين المجموعات المذكورة في عينة البحث، وبما أن الإشارة الجبرية للفروق بين المتوسطات سالبة نستنتج أن درجة موافقة المديرين الماليين على إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين كانت أقل منها في كل من مجموعة مديري الحسابات ومجموعة المحاسبين، وكذلك نستنتج أن درجة موافقة المحاسبين على عدم قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية كانت أعلى من درجة موافقة كل من مجموعة المديرين الماليين ومجموعة مديري الحسابات في عينة البحث.

أما عند المقارنة في متوسط إدراك الجوانب المتعلقة بالعاملين بين مجموعة مديري الحسابات ومجموعة المحاسبين وعند المقارنة في متوسط قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية بين مجموعة المديرين الماليين ومجموعة مديري الحسابات فيُلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة

(1) وهي عبارة عن طريقة للمقارنة الثنائية بين المجموعات المدروسة (أي للمقارنة بين كل زوج من المجموعات المدروسة على حدة)، وتعتبر اختباراً بعدياً يلي اختبار تحليل التباين أحادي الجانب ANOVA أو اختبار تحليل التباين المشترك (ANCOVA) لاكتشاف أي من المتوسطات يختلف اختلافاً جوهرياً عن المتوسطات الأخرى. وهو يعتمد من حيث المبدأ على اختبار "Student T" المعروف وتتم المقارنة دون إدخال أي عامل تصحيح على قيمة مستوى الدلالة

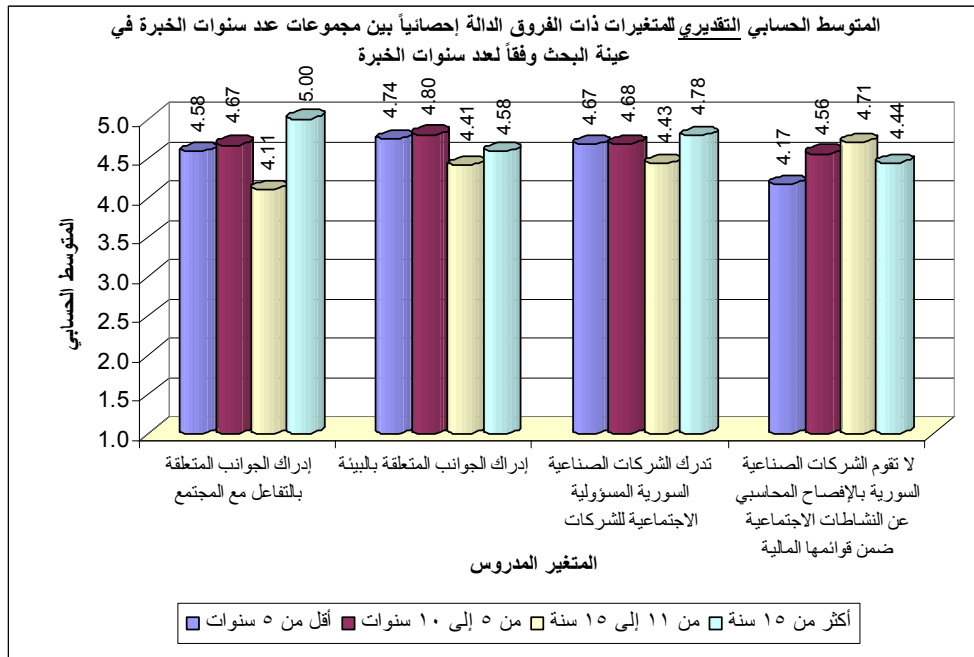
أكبر بكثير من القيمة 0.05، أي أنه عند مستوى الثقة 95% لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط كل من المتغيرات التابعة المذكورة بين مجموعات الوضع الوظيفي المعنية في عينة البحث.

ج. بالنسبة لتأثير متغير عدد سنوات الخبرة على قيم المتغيرات التابعة:

يوضح جدول رقم (8) وشكل (3) قيم المتوسط الحسابي التقديري والخطأ المعياري لكل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع والبيئة، إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) في عينة البحث وفقاً لعدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (8): المتوسط الحسابي التقديري والخطأ المعياري للمتغيرات في عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة.

الخطأ المعياري	المتوسط الحسابي التقديري	عدد سنوات الخبرة	المتغير المدروس
0.23	4.58	أقل من 5 سنوات	إدراك الجوانب المتعلقة بالتفاعل مع المجتمع
0.13	4.67	من 5 إلى 10 سنوات	
0.13	4.11	من 11 إلى 15 سنة	
0.18	5.02	أكثر من 15 سنة	
0.22	4.74	أقل من 5 سنوات	إدراك الجوانب المتعلقة بالبيئة
0.12	4.80	من 5 إلى 10 سنوات	
0.13	4.41	من 11 إلى 15 سنة	
0.17	4.58	أكثر من 15 سنة	
0.17	4.67	أقل من 5 سنوات	تدرك الشركات الصناعية السورية المسؤولية الاجتماعية للشركات
0.09	4.68	من 5 إلى 10 سنوات	
0.10	4.43	من 11 إلى 15 سنة	
0.13	4.78	أكثر من 15 سنة	
0.22	4.17	أقل من 5 سنوات	لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية
0.12	4.56	من 5 إلى 10 سنوات	
0.13	4.71	من 11 إلى 15 سنة	
0.17	4.44	أكثر من 15 سنة	



شكل رقم (3) يمثل المتوسط الحسابي التقديري لكل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالتفاعل مع المجتمع، إدراك الجوانب المتعلقة بالبيئة، إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) في عينة البحث وفقاً لعدد سنوات الخبرة.

ولمعرفة أي من مجموعات عدد سنوات الخبرة تختلف عن الأخرى جوهرياً في متوسط كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، والبيئة، وإدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، وقيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) تم إجراء المقارنة الثنائية بطريقة الفروق الصغرى ذات الدلالة (LSD) بين كل زوج من مجموعات عدد سنوات الخبرة كما يتضح من جدول رقم (9).

جدول رقم (9): نتائج المقارنة الثنائية بطريقة LSD لدراسة دلالة الفروق الثنائية في المتوسطات التقديرية لكل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع، والبيئة، إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات عموماً، قيام الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية) بين مجموعات عدد سنوات الخبرة في عينة البحث.

المتغير المدروس	عدد سنوات الخبرة (I)	عدد سنوات الخبرة (J)	الفرق بين المتوسطين	الخطأ المعياري	قيمة مستوى الدلالة	دلالة الفروق
إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	-0.08	0.19	0.673	لا توجد فروق دالة
		من 11 إلى 15 سنة	0.48	0.21	0.028	توجد فروق دالة
		أكثر من 15 سنة	-0.43	0.28	0.122	لا توجد فروق دالة
	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	0.56	0.13	0.000	توجد فروق دالة
		أكثر من 15 سنة	-0.35	0.21	0.104	لا توجد فروق دالة
		أكثر من 15 سنة	-0.91	0.19	0.000	توجد فروق دالة

تابع جدول رقم (9):

المتغير المدروس	عدد سنوات الخبرة (I)	عدد سنوات الخبرة (J)	الفرق بين المتوسطين	الخطأ المعياري	قيمة مستوى الدلالة	دلالة الفروق
إدراك الجوانب المتعلقة بالبيئة	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	-0.06	0.19	0.760	لا توجد فروق دالة
		من 11 إلى 15 سنة	0.33	0.20	0.108	لا توجد فروق دالة
		أكثر من 15 سنة	0.16	0.27	0.552	لا توجد فروق دالة
	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	0.39	0.12	0.002	توجد فروق دالة
		أكثر من 15 سنة	0.22	0.20	0.294	لا توجد فروق دالة
		من 11 إلى 15 سنة	-0.17	0.19	0.360	لا توجد فروق دالة
تدرك الشركات الصناعية السورية المسؤولية الاجتماعية للشركات	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	-0.01	0.14	0.948	لا توجد فروق دالة
		من 11 إلى 15 سنة	0.24	0.16	0.123	لا توجد فروق دالة
		أكثر من 15 سنة	-0.11	0.20	0.588	لا توجد فروق دالة
	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	0.25	0.09	0.009	توجد فروق دالة
		أكثر من 15 سنة	-0.10	0.16	0.519	لا توجد فروق دالة
		من 11 إلى 15 سنة	-0.35	0.14	0.016	توجد فروق دالة
لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	-0.39	0.18	0.040	توجد فروق دالة
		من 11 إلى 15 سنة	-0.54	0.20	0.009	توجد فروق دالة
		أكثر من 15 سنة	-0.27	0.26	0.307	لا توجد فروق دالة
	من 5 إلى 10 سنوات	من 11 إلى 15 سنة	-0.15	0.12	0.214	لا توجد فروق دالة
		أكثر من 15 سنة	0.12	0.20	0.562	لا توجد فروق دالة
		من 11 إلى 15 سنة	0.27	0.18	0.151	لا توجد فروق دالة

يُلاحظ في الجدول (9) أن قيمة مستوى الدلالة أصغر من القيمة 0.05 عند المقارنة في قيم إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع بين مجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 11 إلى 15 سنة) وكل من باقي مجموعات عدد سنوات الخبرة على حدة، وكذلك عند المقارنة في متوسط إدراك الجوانب المتعلقة بالبيئة ومتوسط إدراك الشركات الصناعية السورية للمسؤولية الاجتماعية للشركات بين مجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات) ومجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 11 إلى 15 سنة)، وكذلك عند المقارنة في متوسط قيام الشركات الصناعية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية بين مجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) وكل من مجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات) ومجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 11 إلى 15 سنة) على حدة في عينة البحث، أي أنه عند مستوى الثقة 95% توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المتوسطات التقديرية بين المجموعات المذكورة في عينة البحث، وبدراسة الإشارة الجبرية للفروق بين المتوسطات نستنتج أن درجة موافقة الأفراد على إدراك الجوانب المتعلقة بالمجتمع في مجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 11 إلى 15 سنة) كانت أقل منها في كل من باقي مجموعات عدد سنوات الخبرة على حدة، وكذلك نستنتج

أن درجة موافقة الأفراد على كل من (إدراك الجوانب المتعلقة بالبيئة وإدراك الشركات الصناعية السورية المسؤولية الاجتماعية للشركات) في مجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات) كانت أعلى منها في مجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 11 إلى 15 سنة)، وأن درجة موافقة الأفراد على عدم قيام الشركات السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية في مجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات) كانت أقل منها في كل من مجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 5 إلى 10 سنوات) ومجموعة الأفراد ذوي عدد سنوات الخبرة (من 11 إلى 15 سنة) في عينة البحث.

ولتدعيم الجانب الميداني للدراسة قامت الباحثة بالاطلاع على القوائم المالية لبعض الشركات الصناعية الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية السورية المتاحة على موقع الهيئة ومرفقاتها من تقارير وكشوف تحليلية (الميزانية، قائمة الدخل، التغيرات في حقوق الملكية، التدفقات النقدية، الإيضاحات وتقرير المراجع الخارجي)، فقامت الدراسة بإجراء مسح للتقارير المالية للشركات الصناعية الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية عن الأعوام (2008-2009-2010) (بالنسبة لشركتي التجارية للصناعة والتبريد والسورية للصناعة والزراعة فقد تم الاطلاع على التقارير المالية عن الفترة 2007 حسب المتاح على موقع الهيئة) أي بعدد مشاهدات 13 مشاهدة، وذلك لتعرف أية ملاحظات أو إيضاحات عن المسؤولية الاجتماعية والمبالغ المنفقة عليها، (الجدول 10) قد أظهرت النتائج ضعفاً في الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في الشركات الصناعية السورية الخاضعة لرقابة هيئة الأوراق المالية، واقتصرت بعض الشركات على ذكر مبالغ بيع مخلفات الإنتاج، ولا يوجد قوائم منفصلة للإفصاح الاجتماعي، مما يؤكد الفرضية الثانية للبحث "لا تفصح الشركات الصناعية السورية عن المسؤولية الاجتماعية".

جدول (10): بيانات مجالات المسؤولية الاجتماعية وفقاً لعدد المشاهدات ونوع الإفصاح.

النسبة المئوية %	نوع الإفصاح (ملاحظات، مبالغ)	عدد المشاهدات N=13 مشاهدة	مجالات المسؤولية الاجتماعية
-	-	0	الموظفون إقامة الدورات التدريبية
7.6%	مبالغ	1	مكافآت
-	-	0	توفير النقل والسكن
-	-	0	نفقات طبية
7.6%	ملاحظات	1	تعويضات نهاية الخدمة
-	-	0	المستهلكون الاهتمام ببرامج تطوير المنتجات وتحسين نوعيتها
-	-	0	الاهتمام بمقترحات وشكاوى المستهلكين.
-	-	0	المساعدة بالقيام بأبحاث متعلقة بخدمات الشركة للمستهلكين
7.6%	ملاحظات	1	تتميز منتجات الشركة بجودة عالية أو طاقة إنتاجية عالية
-	-	0	الالتزام بتقديم البيانات والمعلومات اللازمة بشكل شفاف وصادق
-	-	0	المجتمع تقديم التبرعات المالية للجمعيات الخيرية.

تابع جدول رقم (10):

النسبة المئوية %	نوع الإفصاح (ملاحظات، مبالغ)	عدد المشاهدات N=13 مشاهدة	مجالات المسؤولية الاجتماعية
7.6%	ملاحظات	1	تشجير المناطق المجاورة
-	-	0	تشغيل نسبة من المعوقين
-	-	0	مصارييف تطوير متدربين
-	-	0	إقامة المشاريع في المناطق الأقل تطوراً
-	-	0	البيئة استخدام الآلات الأقل تسبباً في تلوث البيئة
7.6%	ملاحظات	1	خفض الأثر البيئي للشركة
-	-	0	أبحاث بيئية
23%	مبالغ	3	بيع مخلفات إنتاج ومواد تالفة
-	-	0	تقليل الهدر في الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة
7.6%	مبالغ	1	نفقات تعويض النظافة

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تدرك الشركات الصناعية السورية المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن هذا ناتج عن إدراك تلك الشركات للجوانب المتعلقة بالعاملين والمجتمع والمستهلكين والبيئة، وهو ما يتفق أيضاً مع نتائج هاتف (2006)، و (Zain and Tammoi (2006)، ودراسة (Rahahleh and Sharairi (2008).
- لا تقوم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح المحاسبي عن النشاطات الاجتماعية ضمن قوائمها المالية، وهو ما يتفق مع نتائج هاتف (2006)، و (Zain and Tammoi (2006)، لكنها تختلف مع نتائج دراسة الشرايري والمومني (2006).
- تبين للباحثة من خلال المقابلات الشخصية مع بعض المديرين في الشركات الصناعية اهتمام بعض تلك الشركات بالأنشطة الاجتماعية للعاملين كالاهتمام بالعلاج الصحي، والتغذية، وتأمين الملابس، ووسائل الأمن الصناعي، وإقامة الدورات تثقيفية، وإنشاء النوادي، والمساح، والمطاعم، كما اهتمت بعض هذه الشركات بالمجتمع؛ فوظف بعضها المعوقين وقدم البعض تبرعات لطلاب المدارس في المناطق النائية، لكن لا بد من قيام تلك الشركات بالإفصاح عن تلك الأنشطة الاجتماعية، وبالتالي توصي الدراسة بما يلي:
- ضرورة قيام الشركات الصناعية السورية بالقياس والإفصاح عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية سواء كبنود مفصلة ضمن القوائم المالية أو كقوائم منفصلة عن القوائم المالية للشركة.
- لا بد من إصدار قوانين وأنظمة تلزم الشركات الصناعية السورية بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية في تقاريرها المالية.

- A.A.A. 1973. Committee on environmental effects of organization behavior, *The Accounting Review*, Supplement to Vol. XLVIII, 73-120.
- Aspinall, R. S. 2005. Corporate social disclosure: Effect of perceptions on support of environmental group members. Dissertation, University of Otago, New Zealand. Accessed on 2/2/2009, from: <http://hdl.handle.net/10523/1191>.
- Cormier, D., Ledoux, M., and Magnan, M. 2011. The informational contribution of social and environmental disclosures for investors. *Management Decision*. 49(8): 1276 – 1304.
- Deegan, C., Rankin, M., and Tobin, J. 2002. An examination of corporate social and environmental disclosures of BHP from 1983-1997: A test of legitimacy theory. *Accounting Auditing and Accountability Journal*. 15: 312-343.
- Estes, R. 1976. *Corporate Social Accounting*. John Wiley and sons, New York. p179.
- Ettenborough, M., and James, S. 2003. Corporate Social Responsibility: Public Policy and the Oil Industry in Angola, Study for the Corporate Social Responsibility Practice. *In: the World Bank Summary Report August 21*.
- Friedman, M. 1970. The social responsibility of business is to increase its profits. *New York Times Magazine*. p 126-127
- Gao, S., Heravi, S., and Xiao, J. 2005. Determinants of corporate social and environmental reporting in Hong Kong: a research note. *Accounting Forum*. 29: 233–242.
- Hall, P., and Rieck, R. 1998. The effect of positive corporate social actions on shareholder wealth. *Journal of Financial and Strategic Decisions*. 11(2): 83-89.
- Harrison, J. L. 1969. *Dictionary of Economic and Commerce*, 3rd. ed. Richard Clay Press Ltd, N.Y.
- Huang, C., and Shih, Ya-Nan. 2005. The Relationship between environmental disclosure and reputation from the viewpoint of socio-political theory. *Tamkang Journal of Humanities and Social Sciences*. 23:78-101
- Linowes, D. F. 1972. An approach to socio – economic accounting. *Conference Board Record*. Nov. 1972, p.p.58- 61
- Moneva, J., and Llena, F. 2000. Environmental disclosures in the annual reports of large companies in Spain. *The European Accounting Review*. 9(1): 7-29.
- Ness, K. E., and Mirza, A. M. 1991. Corporate social disclosure: A note on a test of agency theory. *The British Accounting Review*. 23(3): 211- 217.
- Rahahleh, M., and Sharairi, Y. 2008. The extent of social responsibility accounting application in the qualified industrial zones in Jordan. *International Management Review*. 4: 5-17.
- Rubin, A., and Barnea, A. 2006. Corporate social responsibility as a conflict between shareholders. EFA 2006 Zurich meetings. March 10, 2006. Accessed on 2/2/2009, from: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.686606>
- Solomon, A., and Lewis, L. 2002. Incentives and disincentives for corporate environmental disclosure. *Business Strategy and the Environment*. 11: 154-169.
- Zain, M., and Tammoi, J. 2006. Corporate social disclosure (CSD) of construction companies in Malaysia. *Malaysian Accounting Review*. 5(1): 85-114.

ملحق

الشركات الصناعية التي تم الاطلاع على تقاريرها المالية

الرقم	الشركة
1	الشركة السورية للصناعة والزراعة
2	الشركة التجارية للصناعة والتبريد
3	شركة عصير الجبل الطبيعي
4	الشركة الأهلية للزيوت
5	شركة النماء للصناعة - تحولت إلى محدودة المسؤولية
6	الشركة المتحدة لصناعة المواسير والمكونات الكرتونية
7	شركة أسمنت البادية

Evaluation of Measurement and Disclosure Levels of Corporate Social Responsibility in Syrian Industries Financial Statements A Field Study

Mouzneh A. Al rifai

Department of Accounting, College of Economics, Damascus University

ABSTRACT

The World Bank defines corporate social responsibility (CSR) as the commitment of businesses to contribute to sustainable economic development, working with employees, their families, the local community, and society to improve their quality of life, in ways that are both good for business and good for development. This study attempted to examine the awareness and disclosure of corporate social responsibility in Syrian Industrial. To achieve the objectives of the study, (80) questionnaire were distributed to accountants and financial managers in a sample of Syrian industrial companies. Out of this number, 72 questionnaires (90%) were recovered.

The study found that the companies realize corporate social responsibility. This is due to their understanding of its impact on the environment, society, employees and consumers. However, these Companies do not disclose fits social activities within the financial statements. The work emphasized for the necessity of accounting for social responsibilities in the Syrian industries and the need to prepare legislation and laws that encourage it.

Key Words: Financial statements, Social responsibilities, Syrian industrial companies.